

«غوغل» حطمت رقماً قياسياً بكسب 65 مليار دولار في البورصة



غوغل، تصدير بقوة في البورصة

الإجمالية إلى 468.3 مليار دولار. وعلى سبيل المقارنة، تتخطى مكاسب «غوغل» في ذاك اليوم القيمة الإجمالية في البورصة لصنع السيارات «فورد» (58 مليار دولار) أو مجموعة «اتش بي» للخدماتية (55 مليار دولار). وكانت «أبل» سجلت الرقم القياسي السابق في هذا المجال مع جني 46 مليار دولار في جلسة واحدة في أبريل 2012. لكن «أبل» تبقى في صدارة عمليات الرسلة الإجمالية مع قيمة مقدرة بـ 746.7 مليار دولار، تليها «غوغل» ثم «مايكروسوفت» (378 مليار).

وسمحت هذه العائدات لكل من مؤسسي «غوغل» إريك شMIT وسيرغي برين بزيادة أكثر من 4 مليارات دولار على ثروة كل منهما.

البنك التجاري يقدم «هدية العيد» للعمال

العام في البنك «تكتسب حملة هون عليهم التي أطلقها البنك خلال الأعياد السابقة أهمية كبيرة كونها تعكس بقلعة عمل الثقافة والبناء الجديرة بالاعتماد والاحترام منوهاً بأن هذه الحملة تهدف إلى إدخال الفرحة والسرور على قلوب هذه الفئة ومشاركتهم فرحة عيد الفطر السعيد. كما هو واجب إنساني له أهمية كبيرة وقيمة عالية في دعم أوضاع الصلة بين البنك ومختلف شرائح المجتمع.

وأشارت أماني الورع إلى أن البنك قام بتوزيع «هدية العيد» على هذه الفئة بالتعاون مع عدد من الموظفين المتطوعين حيث يسعى البنك من خلال هذه المبادرة إلى إدخال الفرحة والسرور على قلوبهم ومشاركتهم فرحة عيد الفطر السعيد.

حطمت «غوغل» رقماً قياسياً كانت منافستها الكبرى «أبل» قد حققته، مع كسب أكثر من 65 مليار دولار في قيمتها في البورصة خلال جلسة واحدة، في إنجاز لم تحققه من قبل أي مجموعة أمريكية. وبلغت أسهم «غوغل» في البورصة أعلى مستوياتها عند الإغلاق آخر جلسة تداول مع 699.92 دولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 16.26% بالمقارنة مع اليوم السابق، إثر إعلان المديرية المالية الجديدة روث بورات عن نتائجها تحسين إدارة النفقات وتعميم نتائج مالية أفضل من المتوقع خصوصاً بفضل عائدات يوتيوب.

واعتبر هوارث سيلفريالات من «اس اند بي داو جونز إنديكس» أن «غوغل» حققت بسهولة رقماً قياسياً مع كسب 65.1 مليار من الرسلة في يوم واحد «رافعة قيمتها

في إطار برنامجها الخافق بالمساهمات الاجتماعية والخيرية والإنسانية خلال شهر رمضان المبارك، قام البنك التجاري الكويتي - في إطار فعاليات حملة هون عليهم - بتقديم «هدية العيد» لعمال التنظيل والبناء المتواجدين في الشوارع بمواقع عملهم، وذلك تجسيداً لروح التعاون والمشاركة في شهر رمضان. وتأتي هذه المبادرة مع آخر أيام الشهر الفضيل وضمن حملة «هون عليهم» الموجهة لخدمة هذه الفئة ومساعدتهم ومشاركتهم في مختلف الأوقات والمناسبات السعيدة وضمن إطار سياسة المسؤولية الاجتماعية بالبنك والهادفة إلى الاهتمام بجمع شرائح المجتمع. وفي تعليقه على هذه المبادرة من قبل التجاري قالت ساسع المدير العام - إدارة الإعلان والعلاقات

«السلام» تتخرج من «المدينة»

والاستثمار، حيث كانت الأولى تمتلك في الثانية حصة نسبتها 5.76%. ورفع المساهم «محمد إبراهيم عبدالعزيز الريح» من حصته في شركة صناعات أسمنت الفجيرة من 8.105% إلى 8.85% بزيادة قدرها 0.745%. وختمت، تراجعت حصة المساهم «رضا إبراهيم رضا عبدالهادي» في شركة الدار الوطنية للعقارات من 14.361% إلى 13.806% بنقص قدره 0.555%.

ألمانيا تسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي مع إيران

واسعة في قطاع الصناعة الألماني وتسهم في تحسين وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وقد انخفضت الصادرات الألمانية إلى إيران بعد فرض العقوبات عليها من 4.4 مليار يورو عام 2005 إلى 1.8 مليار يورو عام 2013. وأن رئيس جمعية غرف التجارة الألمانية إريك غابرييل، قد وصف في وقت سابق لواءة «إي.بي.إي» الألمانية، الاتفاق السابق بأنه نقطة تحول في التاريخ وقال إن الشراوات الألمانية تدرس حالياً أرضيات العلاقات التجارية مع إيران وفقاً للعودة التجارية السابقة.

قال وزير الاقتصاد الألماني أن قطاع الصناعة الألماني يرغب في تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي مع إيران في ظل الظروف التي يوفرها الاتفاق النووي. وأشارت بيانات صحفية أن وزير الاقتصاد الألماني ومساعد المستشار الألمانية، زيفغار وفد اقتصادي لبحث السبل اللفيلة بتحسين العلاقات الاقتصادية. وتأتي هذه الزيارة بعد أيام من توصل إيران والمجموعة السداسية إلى اتفاق يقضي بإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران. ومن المتوقع أن تآون لهذه الزيارة اصدا

تقرير: 28.8 مليار دينار القيمة السوقية للشركات المدرجة بالبورصة المحلية

قال تقرير اقتصادي متخصص أن القيمة السوقية الإجمالية لشركات سوق الكويت للأوراق المالية شهدت ارتفاعاً بنسبة 1% لتبلغ 28.8 مليار دينار مع إغلاق تداولات الأسبوع الماضي. وأضاف التقرير الصادر عن شركة «بيتك كابيتال» أن أسهم 46 شركة إسلامية من أصل 57 شركة ارتفعت أسعارها بينما تراجعت أسعار أسهم 71 شركة غير إسلامية خلال تداولات الأسبوع الماضي. وأوضح التقرير أن القيمة السوقية للشركات الإسلامية أغلقت بشكل إيجابي حيث بلغ إجمالي قيمتها السوقية 7.4 مليار دينار بارتفاع بنسبة 1.6% مقارنة بالأسبوع قبل الماضي. وذكر أن أحجام التداول الأسبوعية بلغت 524.2 مليون سهم بزيادة نسبتها 24% مقارنة بالأسبوع قبل الماضي، مشيراً إلى أن القطاع العقاري كان من بين كبار المساهمين إذ استحوذ على 44.6% من إجمالي التداولات بارتفاع نسبتته 28.13% مقارنة بالأسبوع قبل الماضي. وبين التقرير أن قطاع الخدمات المالية استحوذ على 26.31% من إجمالي التداولات حيث انخفضت مشاركته بنسبة 5.2% لتصل إلى 137.91 مليون سهم خلال الأسبوع الماضي.

يذكر أن مؤشر السوق السعري أغلق جلسة نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6276.3 نقطة بارتفاع 137.17 نقطة، في حين ارتفع مؤشر (كوبت 15) بنسبة 0.88% ليغلق عند مستوى 1025.36 نقطة.



أسهم الشركات الإسلامية تشهد ارتفاعاً

خلال تسلمه جائزة التميز التقني من «سيتي بنك»

الناهض : التكنولوجيا أساس جودة الخدمة ونعمل لتحقيق تطلعات عملائنا

الخدمات التقنية، من جانبه قال رئيس الفرقة والحلول التجارية في سيتي بنك مهند بركات أن هذه الجائزة تقدم للمؤسسات المالية على مستوى العالم التي تمتلك برنامج إنجاز المعاملات الإلكترونية المباشرة (STP) والذي يقوم بتنظيم معاملات الأسواق المالية والدفعات بشكل إلكتروني من خلال تحديدها ومعالجتها في خطوة واحدة ابتداء من إتمام الصلقة وانتهاء بالتسوية النهائية بما يلي معايير الدقة في العمليات والمراسلات المصرفية، مشيراً إلى دور البرنامج بزيادة سرعة المعالجة، وتقليل الأخطاء التوجيهية، وخفض تكاليف المعاملات وتخفيف الإجراءات.

ويؤيد، قال الرئيس التنفيذي لسيتي بنك الكويت أرغور كوتاي «نعمل عن كثب مع مؤسسات مالية كبيرة في الكويت كـ«بيتك» المؤسسة المالية الرائدة، وذلك بغية تعزيز وتطوير الآلية التكنولوجية محلياً والعالمياً». مؤكداً أن الجائزة تقدير وتتميز لمساهمات «بيتك» في تسريع وتيرة صناعة التكنولوجيا، ومبادراته في تبني أعلى المعايير العالمية في هذا المجال المحوري.



تسليم الجائزة للناهض

لصرف عن آخر، مشدداً على أهمية أن تواكب الخدمات التقنية تطلعات العملاء واحتياجاتهم

والإطلاق مع ضرورة التوعية والتعريف بوسائل الإنسان التي تعد من أهم معايير جودة

تقرير: الحوافز المالية والنقدية الصينية تعزز مواصلة النمو على المدى القصير



رسم بياني يوضح نسبة التغير في مؤشرات الأنشطة الصينية

الحكومة التحفيزية، وإمكانية تصنيف السياسة الاقتصادية للصين ضمن ثلاث فئات رئيسية هي الحوافز المالية والحوافز النقدية والإصلاحات. تعزز الحوافز المالية والنقدية مواصلة النمو على المدى القصير وتجنب سيناريو التباطؤ، في حين تشير الإصلاحات إلى مجموعة من التدابير السياسية غير المتجانسة تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي وتعزيز النمو المحتمل. يمكن تقسيم حجم الحوافز المالية من خلال

بيتك شركة آسيا كابيتال الاستثمارية في تقريرها لهذا الأسبوع أنه ظل النمو الاقتصادي في الصين دون تغيير عند نسبة 7% في الربع الثاني من عام 2015. وهذا الرقم شغل معظم المحللين، إذ كان متوقعاً المزيد من التباطؤ على نطاق واسع. كذلك اقتضت المؤشرات الشهرية الرئيسية مثل الاستثمارات في الأصول الثابتة، عن معدل نمو أضعف وتقلص معدل النمو السنوي من 13% في الربع الأول إلى 11.5% في الربع الثاني. ومع ذلك، شهدت المؤشرات الأخرى في بعض الأحيان تراجعاً معتدلاً وأحياناً أخرى حدوث تحسن طفيف. كما ظل الإنتاج الصناعي ومتوسط معدلات نمو مبيعات التجزئة مستقرة في كلا الربعين وسجلت ارتفاعاً في الأشهر الأخيرة من الربع الثاني مما يشير إلى أن النمو قد يستقر، مما يعمل على استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني. يرتبط المؤشرات الشهرية، يرتبط الإنتاج ارتباطاً وثيقاً مع مبيعات التجزئة، باعتباره أكبر مصدر للنمو في الصين بما يقارب من نصف نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني في العامين الماضيين واختسابه أهمية تدريجية. علاوة على ذلك، يشير تطور الواردات والصادرات إلى أن القطاع الخارجي ساهم أيضاً بشكل إيجابي في النمو، مما يعوض ضعف الاستثمارات في الربع الثاني. وذكر التقرير أنه لا تزال الشكوك تحيط بفعالية

منذ عام 2009. إذ ظل إصدار قروض يوان الجديدة قويا في الربع الثاني، ليبلغ قيمة أكثر من 3 مليارات يوان، بانخفاض من 3.6 مليارات يوان في الربع الأول، وتجاوز متوسط إصدار في عام 2014. تشير هذه الأرقام إلى إمكانية عمل آلية انتقال السياسة النقدية في الوقت الحاضر، وترجمة ذلك جزئياً إلى زيادة استهلاك ومساهمة في عقد الاستثمار. ومع ذلك أشارت مكونات الناتج المحلي الإجمالي وأحدث مبيعات التجزئة، إلى أنه قد يكون عودة انتعاش الاستهلاك نتيجة لارتفاع نفقة المستهلكين، الذين ازداد عددهم 106-110 في عام 2015. إلى هنا يرى التقرير أنه من المتوقع تحقيق الحوافز للنمو الاقتصادي بنجاح على الأقل في الوقت الراهن. إذ أن هدف الحكومة الصينية بالنمو بنسبة 7% لا يزال صعباً، ولكن يبدو أقرب للتحقيق بعد صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف سيعتمد على استمرار موقف السياسات المالية والنقدية التوسعية، والجمع بينهما مع الإصلاحات الاقتصادية الحاسمة، ومن المتوقع أن يضر بعض منهم بالنمو على المدى القصير. كما يجب على السلطات الجمع بين السياسات التوسعية قصيرة المدى والإصلاحات الهيكلية في العديد من القطاعات الاقتصادية، لمنع تباطؤ حاد للاقتصاد. وضع الأساس لنمو مستدام في السنوات المقبلة.